Equality First
المنبر الإقليمية للنوع الإجتماعي

مخرجات الحوار الإقليمي

من الإستنتاجات الوزارية إلى وضع السياسات الخاصة بالمساواة الجندرية في المنطقة الأورومتوسطية
3 شباط 2016،عمان

عُقِدَت مائدة الحوار الأقليمي رفيع المستوى"*من الإستنتاجات الوزارية حول تعزيز دور النساء في المجتمع الى وضع سياسات المساواة الجندرية في المنطقة الأورومتوسطية*" في 3 شباط 2016 في وزارة التنمية الإجتماعية في عمان، بتنظيم من المبادرة النسوية الأورومتوسطية وبالتعاون مع وزارة التنمية الإجتماعية في الأردن. ويشكل هذا النشاط الممول من الإتحاد الأوروبي جزءا من الحوار سياسي وتبادل الممارسات الفضلى مع شبكات أصحاب المصلحة المتواجدة في الجوار الجنوبي.

إن مشاركة الوزراء وممثلوهم، كما مشاركة القادة السياسيون وخبراء النوع الإجتماعي من منظمات حقوق النساء في الأردن، فلسطين، لبنان، الجزائر، المغرب، مصر وتونس، بالإضافة الى دبلوماسي الإتحاد الأوربي وأمانة سر الإتحاد من أجل المتوسط، قد عززت الحوار الدائر بين الأطراف الحكومية، السياسيين والمجتمع المدني حول إدماج حقوق النساء في عملية البناء الديمقراطي من خلال متابعة إستنتاجات الإجتماع الوزاري الثالث للإتحاد من أجل المتوسط الذي عقد في باريس عام 2013 حول *تعزيز دور النساء في المجتمع* وفي سياق التحضير للمؤتمر الوزاري الأورومتوسطي القادم.

لقد شكلت طاولة الحوار خطوة نوعية لتعزيز الحوار بين مختلف القطاعات حول المساواة الجندرية وتدعيم عملية نقاش إقليمية مستدامة حول الإستنتاجات الوزارية الأورومتوسطية، كوثيقة سياسية رئيسية للمساواة الجندرية على المستوى الوطني والإقليمي. وقد تم الإقرار خلال الإجتماع بالدور الهام الذي تلعبه المملكة الاردنية الهاشمية في دعم هذه المبادرة الإقليمية للمجتمع المدني، حيث أن التعاون المثمر مع وزارة التنمية الإجتماعية في عمان قد ساهم في إنجاح هذا النشاط.

وفي ضوء السياق المتغير بعد المؤتمر الوزاري الثالث في باريس، ومن منظور دعم التخطيط للمؤتمر القادم، مهدت مداولات الإجتماع السبيل لبناء منبر إقليمي للنوع الإجتماعي.

I. السياق الحالي

ركزت الإستنتاجات الوزارية الأورومتوسطية على دعم دور النساء في المجتمع من خلال وضع حد للتمييز والعنف ضد النساء وانتهاكات حقوق الإنسان، كما ركزت على تمكين النساء في جميع جوانب الحياة. ومنذ العام 2013، اتسمت التغييرات الجيوسياسية الجذرية بظاهرتين رئيسيتين ينبغي أن تؤخذا بعين الإعتبار في سياق تطبيق الإستنتاجات الوزارية وهما:

1) **زيادة عنف الجماعات المتطرفة/ الاصولية:** حيث ان التطرف الديني وعدم التسامح والإقصاء على المنطقة وهدّد الإنجازات السابقة. إن هذا الإنحدار قد أضعف مفهوم المساواة الجندرية وحق النساء في التمتع بحقوقهن.

2) **أزمة اللاجئين: :** نتج عن النزوح والتدفق الكبير للاجئين السوريين مأساة بشرية لملايين الأشخاص والذي كان له نتائج وخيمة على الحكومات والمجتمعات المضيفة. وقد تأثرت النساء والفتيات اللاجئات بشكل كبير بسبب انتشار العنف وعمالة الأطفال والإتجار بالبشر لأغراض الإستغلال الجنسي، وكذلك الزواج المبكر. وقد أغلق الإتحاد الأوروبي، حالياً، أبوابه أمام اللاجئين، وهو بصدد وضع إجراءات لمكافحة الإرهاب والتي غالبا ما تؤدي الى عواقب غير مرغوب فيها.

This project is funded by
the European Union

وعلاوة على ذلك، يبقى الإحتلال المستمر لفلسطين يشكل مشكلة مركزية ومصدرا للعنف في المنطقة، مما يمنع النساء من الحصول على حقوقهن. ويشكل الإحتلال عائقا يحول دون التطور الديمقراطي، مما يسبب نزاعات مستمرة تؤثر على المجتمعات، حيث تدفع النساء الثمن على المستويات كافة، وتكافح ليس فقط للحصول على المساواة وحقوقهن، وإنما أيضا للحصول على الإستقلال الوطني، فتفقدن في خضم هذه العملية أطفالهن وأزوجهن.

II. التحديات

إن الإنجازات الإيجابية التي تحققت في المنطقة في مجال تعزيز دور النساء في المجتمع تعكس مستوى معينا من الإرادة السياسية: فقد أدت القوانين والدساتير المعدّلة الى تحقيق مشاركة أعلى للنساء، كما تم تنقيح النظم القانونية، وتم تجريم بعض الإجراءات التمييزية، كما أنشئت صناديق للنفقة، وتم تنظيم حملات شعبية لدعم مشاركة النساء السياسية. وفي بعض الدول، تم إتخاذ إجراءات مشتركة من قبل هيئات المجتمع المدني والحكومات. الا أنه في ضوء السياق الجديد الآخذ بالتدهور، تبرز حاجة ملحة لتعزيز التعاون بين المعنيين ولبذل المزيد من الجهود في المجالات الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية والثقافية. بالإضافة إلى ذلك، تبقى االعملية الوزارية غير معروفة إلى حد كبير في الأوساط: الحكومية، السياسية وفي أوساط المجتمع المدني. أما التحديات الرئيسية التي ينبغي معالجتها وإتخاذ تدابير فعّالة بشأنها فهي:

- **اسبتعاد حقوق النساء عن الأولويات: إن** إرتفاع حدة العنف في المنطقة **أدى إلى المزيد من عدم** إعطاء حقوق النساء الأولوية في الأجندات الحكومية. حيث أصبحت مكافحة الإرهاب هي القضية الأبرز في خطاب القادة السياسيين، مما أدى إلى أضعاف دور المجتمع المدني ودعمه. علاوة على ذلك، فإن هذا يُعَرّض للخطر التعاونَ بين المجال السياسي ومنظمات المجتمع المدني لحقوق النساء.

- **غياب الإرادة السياسية لتحقيق المساواة الجندرية:** وهذا ما يفسّر عدم وجود هيئات متابعة لتطوير وتنفيذ سياسات ونظم المساواة الجندرية للحماية الإجتماعية التي تحقق الطموحات من أجل حقوق النساء. حيث أن هناك أوجه قصور في إستراتيجيات الحد من وطأة الفقر القائمة وفي تنفيذها، خاصة للمرأة الريفية. بالإضافة إلى ذلك، ليس هناك عمل مجتمعي كافٍ في مجال برامج التمكين والتي تشجع على تطبيق المساواة الجندرية.

- **قلة نسبة تمثيل المرأة في عملية اتخاذ القرار:** تبين الأحصائيات أن أن النساء ما زلن خاضعات للإقصاء والإستغلال والتمييز، مما يحول دون مشاركتهن في الحياة السياسية والعامة. حتى وإن شكّلت النساء الأغلبية من الخريجين المتعلمين، الا أن تمثيلهن لايزال منخفضا في مواقع صنع القرار السياسي، وفي سوق العمل، ولا زلن خاضعات للتمييز القانوني.

- **الفجوة القائمة بين النصوص والتنفيذ:** حتى في حال وجود النوايا الحسنة التي تقود إلى وضع استراتيجيات وخطط عمل، يبقى هناك فجوة في تنفيذها وفي مقاضاة مرتكبي الجرائم. وفي هذا الصدد ما ينقصنا هو نهج ديمقراطي وتشاركي يؤدي إلى تغيير المواقف والصور النمطية وإلى ضع تشريعات لحقوق النساء.

- **تعزيز الصور النمطية للنوع الإجتماعي:** يؤدي العنف الى تعزيز الأدوار التقليدية للنساء وإلى الحد من التقدم في حقوقهن. حيث يتم تصوير الممارسات الثقافية التي تعزز من الصورة التمييزية ضد النساء في سياق العنف بأنها ضرورية.

III. المنبر الأقليمي للنوع الإجتماعي والعملية الوزارية

وضع المشاركون والمشاركات في طاولة الحوار الأسس لإرساء منبر إقليمي للنوع الإجتماعي حيث أعادوا/ن التأكيد على الحاجة للغة واضحة حول حقوق النساء تعزز قيم حقوق الإنسان العالمية للنساء والمساواة الجندرية بإعتبارها أساسية للسلام والأمن الإنساني وبناء الديمقراطية.

This project is funded by
the European Union

يستند إنشاء المنبر الإقليمي للنوع الإجتماعي إلى ضرورة الإلتزام الفعلي والقانوني للدول بصكوك حقوق النساء الدولية، والمتمثلة في القانون الدولي الملزم. وقد أثيرت نقاطاً هامة كأساس للمنبر من شأنها تعزيز ودعم العملية الوزارية واستنتاجاتها كوثيقة رئيسية لصنع سياسات المساواة الجندرية، وهذه النقاط هي:

1) **إعادة التأكيد على حقوق المرأة كحقوق إنسان عالمية: :** إن هذه الحقوق غير خاضعة للتفسير من قبل أي دين أو عُرف أو ثقافة. كما أن هناك حاجة ملحة للتنفيذ الكامل وبدون أية تحفظات، للإتفاقيات الدولية الملزمة المتعلقة بحقوق النساء، كإتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء (سيداو) وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بالإضافة إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. علاوة على ذلك، في الوقت الراهن، يشكّل رفع التحفظات عن إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء (سيداو) أولوية قصوى، حيث أن إتفاقية السيداو هي المرجعية الرئيسية للمساءلة.

2) **الفصل بين الدين والدولة:** إن الطريقة الوحيدة لضمان حرية الدين والمعتقد للجميع هي بإتخاذ إجراءات عاجلة لضمان الفصل بين الدين والدولة، وبين الشؤون السياسية والتشريعات.

3) **التأكيد على حقوق النساء في أوقات الصراعات:** إن محاربة الإرهاب والتطرف لا يمكن أن تبرر السياسات الرجعية أو إقصاء وإستبعاد أولوية حقوق النساء. على العكس من ذلك، فإنه ينبغي أن يتم التركيز على حقوق النساء خلال الأزمات. تتأثر النساء في كل الأوقات بالنظام الأبوي، لكن العنف المرتكب ضدهن يزداد ويتفاقم خلال الحروب والصراعات العسكرية. إن التقدم في مجال حقوق النساء أساسي لتعزيز سيادة القانون في أي مجتمع لاسيما في أوقات الصراعات.

4) **توسيع مفهوم الأمن القومي إلى الأمن الإنساني:** من الضروري إدماج قيم الأمن الإنساني في مفهوم الأمن القومي، وعليه يجب أن تتم مساءلة مصدري الأسلحة. إن العنف ضد النساء هو قضية أمن إنساني. كما أن السبيل الوحيد لإيجاد حل للوضع المأساوي للملايين اللاجئين هو بإيجاد حلول سياسية عاجلة للنزاعات في المنطقة.

5) **التوصل الى حل سياسي وإنهاء الإحتلال وبدء عملية سلام في المنطقة:** إنهاء الصراعات العسكرية والإحتلال من خلال العمل على إيجاد حلول سياسية للنزاعات والشروع في عملية سياسية إقليمية شاملة بمشاركة المجتمع المدني.

6) **تجريم التحريض على التمييز:** ينبغي أن يحظر القانون الكراهية الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز والعداوة أو العنف. كما أن هناك ضرورة للتركيز على مجموعات النساء اللواتي تنْتُهَك حقوقهن، ويجب تسمية مرتكبي هذه الإنتهاكات، كما يجب شجب أعمال الدولة التي ترعى الأصولية أو تعجزعن التصدي لها.

7) **بناء تحالفات بين القطاعات المختلفة على المستويات الوطنية والإقليمية:** إن التعاون القائم على الإعتراف بخبرة النوع الإجتماعي واحترام إستقلالية منظمات المجتمع المدني لحقوق النساء هو السبيل الى تحقيق الدعم للخطاب النسوي السياسي الذي يتناول التحديات الراهنة ويواجه الحركات الرجعية. وينبغي أن تقوم مثل هذه الشراكة على الخطاب والممارسات المستندة على الديمقراطية والمساواة.

بالنسبة للعملية الوزارية:

1) **تستند الإستنتاجات الوزارية على إلزامية وثائق القانون الدولي:** حيث أن الاستنتاجات الوزارية تستمد مرجعيتها من الإتفاقيات الدولية مثل إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء (السيداو) وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإن تنفيذ هذه الإتفاقيات هو أمر واجب على الحكومات. إن الدعم والتعاون مع منظمات المجتمع المدني المستقلة العاملة في مجال حقوق النساء سيسمح بتوسيع نطاق العملية والسعي لتنفيذها على أرض الواقع.

This project is funded by
the European Union

2) **مواءمة التشريعات الوطنية مع الإتفاقيات الدولية:** لاسيما إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء (سيداو) وقرار مجلس الأمن رقم 1325، ومنهاج عمل بيجين والأهداف الانمائية المستدامة من أجل طرح إجراءات قانونية ملزمة بخصوص وقف كافة أنواع العنف ضد النساء والمساهمة في ردم الفجوة بين الحقوق الرسمية والجوهرية.

3) **وضع خطط وطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم 1325:** إن موافقة الحكومات في المنطقة الأورومتوسطية على الخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325 هو هدف وأداة للحد من العنف ضد النساء، لاسيما في وقت الأزمات، وهو الأمر الذي يساهم في مشاركة النساء في صنع القرار. إن قرار مجلس الأمن رقم 1325 وإتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء (سيداو) والأهداف الانمائية المستدامة لاسيما الهدفين 5 و16 هي المرجعيات لتنفيذ حقوق الإنسان العالمية للنساء والفتيات.

4) **توحيد الجهود المشتتة في المنطقة الأورومتوسطية:** ينبغي تضافر جهود المجتمع المدني وجميع الجهات الفاعلة المؤسسية والحكومية، وأن تهدف الى إشراك جميع أصحاب المصلحة في وضع السياسات الخاصة بالمساواة الجندرية، ولا بد من التنسيق على المستوى الإقليمي للتوصل الى إستنتاجات بشأن السياسات وتنفيذ الإلتزامات فعليا.

5) **تخصيص موارد عامة ووضع موازنات حساسة للنوع الإجتماعي:** ينبغي تخصيص موارد بشرية ومالية من قبل الحكومات لتدريب الموظفين والموظفات، بالإضافة الى توفير الدعم لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق النساء والتعاون معها في تصميم برنامج تدريبي حساس للنوع الإجتماعي. كذلك يجب تدقيق الموازنات ووضع موازنات حساسة للنوع الإجتماعي كأمر له أولوية قصوى من أجل تعزيز العمل لإجراء تغيير إيجابي.

6) **إصلاح المناهج التعليمية: :** يُعْتَبَر تغيير المنهاج التعليمية أولوية إقليمية كبرى. وتهدف هذه العملية إلى تغيير الصورة النمطية للنساء في كافة الكتب المدرسية وينبغي أن تترافق مع حملات وطنية لعدم التسامح مطلقا مع العنف ضد النساء، وكذلك إدانة أي نمط أو تقليد ثقافي ينتهك حقوق النساء. كما يجب تشجيع تعزيز صورة المرأة في وسائل الإعلام من خلال تطوير قوانين إلزامية للإعلاميين.

7) **حماية الحقوق الإنسانية للاجئين وللاجئات في بلدان اللجوء:** إن هذه الحقوق تشتمل على: لم شمل الأسرة، الحفاظ على الكرامة وحقوق الإنسان، وتوفير الحماية الإجتماعية، وإمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية. إنه لمن الضروري أن يتم إستعراض وجهات نظر بلدان الإتحاد الأوروبي حول اللاجئين في أوروبا قبل الإجتماع الوزاري القادم

آليات تنفيذ الإستنتاجات الوزارية:

أكدت نقاش طاولة الحوار رفيع المستوى على الحاجة إلى التقدم لما هو أبعد من التوصيات بوضع آليات لتنفيذها على المستويات الوطنية والإقليمية. إن هناك حاجة إلى بلورة ووضع نظام رصد وتقييم ومساءلة للسياسات والإجراءات بالإستناد الى الإستنتاجات الوزارية. ومن خلال إدراج النوع الإجتماعي، ، ينبغي على الحكومات وضع نهج تشاركي يؤطره خطاباً واضحاً حول قيم حقوق المواطنة المتساوية.

1) بناء شراكة فاعلة بين المجتمع المدني والحكومة تستند إلى إحترام دور منظمات حقوق النساء العاملة في المجتمع المدني المستقل ذات الخبرة في قضايا النوع الإجتماعي.

2) تشكيل هيئات قطاعية من الحكومة، المجتمع المدني والمجال السياسي تقوم ببلورة ورصد وتقييم خطط العمل من أجل تنفيذ الإستنتاجات الوزارية.

This project is funded by
the European Union

IV. الخطوات اللاحقة

1. **تنظيم ورشات عمل وطنية:** تنظيم مناقشات قطاعية واسعة وملهمة، وزيادة الوعي حول كيفية تعزيز وتنفيذ الإستنتاجات الوزارية ومناقشة التوصيات الصادرة عن طاولة الحوار هذه.

2. **مواءمة استراتيجيات التنمية الوطنية الرئيسية مع الإستنتاجات الوزارية:** قيام الهيئات الوزارية القائمة أو الوزارات المعنية مع خبراء النوع الإجتماعي، بتحديد الفجوات بينهم وإقتراح الآليات المناسبة لتحقيق التكامل.

3. **عقد ندوة حوارية إقليمية ثانية:** ستقوم المبادرة النسوية الأورومتوسطية بعقد ندوة إقليمية ثانية حول مدخلات ورش العمل الوطنية والتوصياتها، استعدادا للمؤتمر الوزاري الرابع.

This project is funded by
the European Union